وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة التكوين المتواصل

اللقاء التنسيقي الأول بين رئاسة الجامعة والمديرين الجهويين

محـــضر

في يوم الإثنين السابع والعشرين من شهر سبتمبر عام ألفين وواحد وعشرين جمع لقاء تنسيقي بين مسؤولي الجامعة المركزيين برئاسة السيد المدير الأستاذ د. رابح شريط والمديرين الجهويين بمقر الجامعة والذي استؤنفت أشغاله بفندق أولمبيك- دالي إبراهيم. وقد حضر اللقاء كل من:

1- السيد **رابح شريط**، مدير الجامعة،
2- السيد **عبد القادر مشدال**، نائب مدير الجامعة بالنيابة للدراسات والبيداغوجيا،
3- السيد **بوبكر تيقان**، نائب مدير الجامعة للاتصال والعلاقات ما بين القطاعات،
4- السيد **عبد المالك سعيدي**، الأمين العام،
5- السيد **العربي غويني**، أستاذ،
6- السيد **علي الضيف**، المفتش العام،
7- السيد **عبد الجبار لمنور**، أستاذ،
8- السيدة **كريمة بوعشور**، مسؤولة خلية التعليم المفتوح وعن بعد،
9- السيد **سليمان قريري**، المدير الجهوي شرق2- باتنة،
10- السيد **عبد الرحمان بوحنة**، المدير الجهوي شرق1- قسنطينة،
11- السيد **محمد لمين رضاضعة**، المدير الجهوي للوسط- الجزائر شمال- بوزريعة،
12- السيد **خالد مختاري**، المدير الجهوي غرب1- وهران،
13- السيد **عبد القادر جلال**، المدير الجهوي غرب2- سيدي بلعباس،
14- السيد **عبد الكريم سعيدي**، المدير الجهوي للجنوب الغربي- بشار،
15-السيد **حمزة بن قرينة**، المدير الجهوي للجنوب الشرقي- ورقلة.

وقد شمل جدول الأعمال النقاط التالية:

1- المداخيل خارج الميزانية،
2- مشاريع الاتصال البيداغوجي،

3- وضعية تسوية الدراسة في مستوى شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية،
4- تقييم وتقويم سير الدراسة في الليسانس والماستر عن بعد،
5- متفرقات.

استهل السيد رابح شريط مدير الجامعة اللقاء بالتركيز على النقاط والملاحظات التالية:

- تعيش البيداغوجيا فوضى كبيرة، جراء النقص الكبير في تنظيم الأعمال بين مختلف المصالح،
- مشكل التنسيق بين مصالح رئاسة الجامعة ومختلف المراكز، حيث لوحظ أن التعليمات الموجهة في إطار تأطير الليسانس والماستر غالبا ما اتسمت بالعشوائية ما خلق حالة من الانسداد في التكفل بالتكوينات المفتوحة،
- مشروع إصلاح جامعة التكوين المتواصل هو في الطريق الصحيح، حيث من المنتظر صدور التنظيم الجديد للجامعة قريبا،
- التخصصات المفتوحة في الليسانس والماستر سيتم تعزيزها بمجرد التحكم في الدورة الأولى المفتوحة في ماي الماضي،
- في ميدان السمعي البصري، الحصة التلفزيونية تم إعادة تنشيطها وسيتم إنتاجها في مقر المركز السمعي البصري التابع للجامعة، وسيتم البث عبر قناة المعرفة للتلفزيون العمومي، وذلك في إطار علاقة رابح-رابح، حيث ستستفيد الجامعة من الدعم التقني لتسيير منشأتها وتكوين فريق عملها، في حين سيتم إنتاج برامج قناة المعرفة بأستوديوهات المركز السمعي البصري.
- بالنسبة للبرامج الإذاعية فقد تم الاتفاق على البث خلال ساعتين يوميا عوض أربع ساعات، مع الاستفادة من خدمات الأف أم FM.

رفع السيد مدير الجامعة الجلسة الافتتاحية ليسمح لفريق العمل الانتقال إلى فندق أولمبيك لإتمام اللقاء التنسيقي.

مباشرة الأشغال ركزت على أول نقطة مدرجة في جدول الأعمال، والمتعلقة بالمداخيل خارج الميزانية.

1- المداخيل خارج الميزانية:

ترأس الجلسة السيد عبد المالك سعيدي، الأمين العام، حيث طرح مسألة تسوية وضعية التكوينات، إذ ركز على المراسلة الموجهة من قبل مجلس المحاسبة لجامعة التكوين المتواصل، حيث يتم التأكيد على ضرورة تطبيق القانون الساري المفعول في توزيع المدخول الناجم عن مهمة تنشيط المسابقات والامتحانات. ومن جهة أخرى، فالرخصة الاستثنائية الممنوحة للجامعة من قبل مجلس المحاسبة من أجل تسوية مستحقات المتدخلين في دورة

2014 لتكوين أساتذة التعليم الابتدائي والمتوسط يعترضها مشكلة دفع مستحقات الأساتذة الجامعيين أساسا، حيث أن تطبيق القوانين السارية سيتطلب تكوين هؤلاء الأساتذة لملفات من ضمن الوثائق المطلوبة فيها رخصة التدريس التي توقع من قبل المسؤول المباشر في الجامعة، وهو ما لا يمكن تسويته بعد مرور 6 سنوات من إنهاء العملية التكوينية. وهي الوضعية التي تصعب تطبيق الأمر بالتسوية الذي اعتمده مجلس المحاسبة.

في الصدد، ركز السيد سليمان قريري المدير الجهوي لباتنة على تراكم المستحقات جراء تجميد الدفع وتسوية الدورات من 2014 إلى 2021، حيث بلغ العدد الإجمالي للتكوينات 17 عملية تكوينية في انتظار التسوية، ليطرح السؤال، هل هناك حل لهذه المشكلة أم لا. بالنسبة للسيد الأمين العام فإن الموضوع مرتبط بتطبيق التعليمة الصادرة عن الغرفة الرابعة لمجلس المحاسبة، في حين لفت السيد عبد الرحمان بوحنة المدير الجهوي بقسنطينة الانتباه إلى إمكانية الاستناد إلى تطبيق بنود الاتفاقية الموقعة بين وزارة التربية الوطنية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي حول العملية التكوينية. وبالنسبة للسيد علي الضيف فإنه من المهم العودة إلى القرار الوزاري الصادر في عام 2013 حول العمليات خارج الميزانية، الذي يشمل بالإضافة إلى الامتحانات والمسابقات، التكوينات التي يتم تأطيرها في إطار اتفاقيات موقعة مع المؤسسات والهيئات الشيء الذي عملت به الجامعة منذ ذلك الحين.

بالنسبة للسيد سيمان قريري فإن الأمر يمكن أن يحل بواسطة وضع تقرير مفصل بين رئاسة الجامعة والمديرين الجهويين يتم فيه التركيز على حقوق المتدخلين في التكوينات، على أن تتولى لجنة لها الالمام اللازم بالملف الانتقال إلى مجلس المحاسبة للمفاوضة على التسوية، ليقترح عضوية كل من السادة الأمين العام عبد المالك سعيدي، العربي غويني، علي الضيف، ومحمد لمين رضاضعة. في الأثناء، تدخل السيد عبد القادر مشدال ليركز على ضرورة التسوية نظرا للضرر المادي والمعنوي الذي لحق بالجامعة خاصة في مصداقيتها أمام الغير، وعلى حقوق الموظف العمومي المسخر في العملية والذي اشتغل خارج أوقات العمل الرسمية وفي العطل الأسبوعية والرسمية الأخرى خلال مدى زمني وصل إلى عام ونصف وذلك بالنسبة لدورة جانفي 2014 فقط. وبذلك، يتعين إعادة بناء الثقة في الأعمال التي تتولاها الجامعة في صالح المحيط الاقتصادي والاجتماعي وضمان الخدمة العمومية المنوطة بها.

المقترح هو أن يتم إقحام الوزارة الوصية في العملية، من أجل إيجاد حلول بالنسبة لدفع المستحقات، حيث يمكن إعفاء الأساتذة بقرار وزاري من جلب الرخصة في تكوين ملف الساعات الإضافية وكذلك التغاضي استثناء على كون بعض الأساتذة كانت لديهم أعباء في جامعاتهم، أما بالنسبة للموظفين فيمكن أن يطبق عليهم القانون الجديد بدون إشكال.

وعن السؤال المطروح حول سبب عدم دفع مستحقات الامتحانات والمسابقات في الوقت اللازم، طرح السيد الأمين العام مشكلة أن بعض المراكز لا تقوم بتحصيل المستحقات المالية لدى المؤسسات، وهو ما ينطبق مع الفترة من 2019/2018 إلى السنة الحالية. وهنا تم التركيز على أهمية دعم مصداقية الجامعة في المرحلة الجديدة بتسوية مستحقات الموظفين وذلك بتطبيق ما جاء في قرار وزارة المالية عبر مجلس المحاسبة في الشأن.

2- مشاريع الاتصال البيداغوجي

ركز السيد نائب مدير الجامعة للاتصال والعلاقات ما بين القطاعات على الاتفاقية المبرمة مع قناة المعرفة للتلفزيون العمومي، الشيء الذي يسمح للحصة التلفزيونية لجامعة التكوين المتواصل العودة للبث مجددا، وهنا ألح على أهمية دمج مراكز التكوين المتواصل في خطة الاتصال الداخلي، حيث سيتم تزويد المراكز الجهوية بكاميرات وأجهزة تصوير لرصد الأحداث في شكل فيديوهات أو صور، مع إمكانية بثها في الحصة التلفزيونية. كما سيتم استغلالها بنشرها على موقع الجامعة الالكتروني. وبالنسبة للمركز السمعي البصري التابع للجامعة، فإنه دخل مرحلة النشاط بالاعتماد على الفريق التقني للجامعة. وبذلك، فإن الإنتاج ستتولاه جامعة التكوين المتواصل على أن البث يكون من مهام التلفزيون العمومي.

بالنسبة لموقع الجامعة الالكتروني، فإنه سيأخذ صبغة موضوعاتية تسمح بإبراز خصوصيات الجامعة في مجال التكوينات. وهنا، لاحظ المتحدث غياب الجامعة عن العالم الافتراضي. ومن جهة أخرى، فإن صفحات الفايسبوك المفتوحة على مستوى المراكز تفتقد للصفة المؤسساتية ما يجعل من إصلاح الوضع ضرورة لمرافقة نشاط الجامعة.

في ختام الجلسة الصباحية، تدخل السيد مدير الجامعة ليلح على أهم نقاط مواكبة الإصلاح الذي تتولاه الجامعة، وذلك من حيث:

- السلطات العمومية تولي أهمية بالغة للنمط التعليمي عن بعد،
- ضرورة التركيز على الجودة والصرامة في تسيير شؤون الجامعة،
- بعض المراكز غير المواكبة للعمل سيتم غلقها،
- ضرورة التأقلم مع التطورات التكنولوجية في ميدان التعليم عن بعد،
- ضرورة عقلنة تسيير المال العام ومراعاة تحقيق المردودية من النشاط، مع إعادة النظر في كيفية سير الساعات الإضافية،
- أهمية الدعم المادي والبشري للمراكز في إطار الجامعة الجديدة،

- ضرورة تثمين مكتسبات جامعة التكوين المتواصل،
- سيتعزز تأطير نمط التعليم عن بعد بصدور مرتقب لقانون يشمل تسيير الأعباء التعليمية والساعات الإضافية.

وقد استؤنفت الجلسة المسائية في شكل ورشة تمحورت حول النقطتين المواليتين لجدول الأعمال.

3- وضعية تسوية الدراسة في مستوى شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية

ركز السيد نائب مدير الجامعة للدراسات والبيداغوجيا بالنيابة في تدخله على نقطتين أساسيتين. الأولى تتعلق بتسوية الملفات العالقة على مستوى مختلف المراكز، حيث أكد على أهمية وضع رزنامة لتصفية الوضعية بالتعاون مع المديرين الجهويين. وفي الصدد، تسائل الحضور عن كيفية تسوية حالة المنقطعين الذين أتموا الدراسة دون مناقشة مذكراتهم. أما النقطة الثانية فقد تعلقت بتسوية الدراسة في السنتين الثانية والثالثة والنصاب القانوني في تغطية الدراسة خلال العام الجامعي الحالي 2022/2021.

حول النقطة الأولى، أكد السيد سليمان قريري أن المشكل الأساسي المتعلق بالتسوية مرتبط بتوثيق شهادة البكالوريا وشهادة التسجيل في السنة الثالثة ثانوي، ليعتبر أن التعطيل متعلق بالمؤسسات التربوية حيث ليس من السهل تحصيل الوثيقة المطلوبة خاصة وأن الأمر يمس آلاف الشهادات. ليقترح أن تعمد المراكز على إرسال الملفات الجاهزة والأخرى يتم تحويلها إلى الأرشيف، وقد أبدى استحسانه لوضع رزنامة للتسوية حيث يمكن الانطلاق بالملفات الجاهزة التي يمكن تسويتها في خلال بضعة أشهر على أن تأخذ الملفات العالقة وقتا إضافيا لذلك. ومن جانبه، اقترح السيد خالد مختاري أن يتم فتح سنة يتم فيها إعادة التسجيل للطلبة الذين لم يناقشوا مذكراتهم، كفرصة أخيرة للحصول على الشهادة. حول الموضوع، طرح كل من السيدين علي الضيف ومحمد لمين رضاضعة فكرة أن تسوية وضعية المتخلفين عن المناقشة قد حسمت في دورات سابقة للمجلس العلمي ولا طائل من إعادة فتح الملف من جديد. ليتدخل السيد نائب مدير الجامعة بالنيابة للدراسات والبيداغوجيا ليؤكد أن النقطة سترفع للسيد رئيس المجلس العلمي للنظر واتخاذ الاجراء الملائم بشأنها.

بالنسبة للنقطة الثانية، فقد تم تأكيد انعدام التسجيل في السنة الأولى على أن المسجلين في السنة الثانية هم من الطلبة المعيدين أساسا، مما يتطلب التكفل بهم بواسطة إجراء الامتحانات فقط، أما بالنسبة للطلبة الذين يدرسون السنة الثانية لأول مرة فيتم وضع مطبوعات تمنح لهم للدراسة ويكلف أستاذ في كل تخصص من المقاييس المدرسة للإشراف على مرافقتهم (أستاذ واحد لكل مقاييس الاقتصاد وأستاذ واحد لكل مقاييس القانون مثلا) وذلك بمراعاة عدد الطلبة المعنيين. وهنا، ألح السيد نائب مدير الجامعة بالنيابة على أهمية التنسيق على مستوى المراكز الجهوية للتكفل بالملف، حتى يتم تقليص عدد الأساتذة المتدخلين إلى المستوى المطلوب

للتسوية. وهي نفس النقطة التي أثارها عند الحديث عن السنة الثالثة، حيث ألح على أهمية التنسيق بين المديرين الجهويين ومديري المراكز التابعة للتكفل بما تبقى من طلبة عبر المراكز، مع العلم أن عدد الطلبة المسجلين مرشح لأن يتقلص بمستوى كبير ما يتطلب التوفيق بين عدد الطلبة وعدد الأساتذة بالضرورة.

4- تقييم وتقويم سير الدراسة في الليسانس والماستر عن بعد

أهم المشاكل المطروحة بالنسبة للدراسة في الليسانس والماستر، تتعلق بصعوبة الولوج إلى الأرضيات التعليمية، حيث لوحظ أن عددا من الطلبة والأساتذة المرافقين لم يستطيعوا فعل ذلك، وذلك جراء أخطاء في تحميل المعطيات على الأرضيات، من مثل أن يجد الطالب نفسه بحسابين، أو أن كلمة السر الممنوحة له لا تشتغل مما يصعب متابعة تطور دراسة الأول وحرمان الثاني من متابعة دروسه وعدم قدرته على مواكبة التجمعات الحضورية المبرمجة إضافة إلى عدم توجيه كل الطلبة إلى الأفواج وبالتالي لا يستطيعون متابعة الدروس ولا يمكن للأستاذ المرافق تأطيرهم بل سيسجلهم كغائبين. كما أن العملية الاتصالية كانت بمستوى من النقص ما جعل بعض الطلبة لا يلجون إلى الأرضيات أصلا مع العلم أن التكوين الأساسي يتم عبرها بصورة كاملة وأن التجمعات الدورية تأتي لتكمل العملية التكوينية، وبالتالي وجب تنبيههم لذلك. وهنا، فعدد الطلبة المتابعين للدروس فعليا عبر الأرضيات لا يتطابق مع عدد المسجلين، الشيء الذي أثر في توظيف الأساتذة حيث اضطرت المصالح التقنية مراجعة عملية المرافقة عبر الأرضيات بحيث يتم تجميع عدد من الأفواج لكي يصل عدد الطلبة إلى ما هو مقبول لكل أستاذ.

في الموضوع، ألحت السيدة كريمة بوعشور على كون أن الدراسة عبر الأرضيات تستند إلى تسيير تقني يحتاج إلى احترام الرزنامة الموضوعة حتى يضمن التطور في العملية التكوينية. فبداية من تصميم الدرس إلى وضع السيناريو الخاص به لتحميله عبر الأرضية، ثم فتح مقاطع الدروس أمام الطلبة والأنشطة الموافقة تحتاج إلى تدخل تقني متواصل يسمح بضمان العملية التواصلية بين الأستاذ المرافق عبر الخط والطالب، وهو الأسلوب الذي يتيح متابعة وتدرج العملية التعليمية الموضوعة في رزنامة معينة. وجاءت هذه التوضيحات في سياق الالحاح على أهمية إدماج كل المتدخلين في التكوين على الخط على مستوى المراكز للاندماج في العملية من أجل ضمان متابعة جيدة للعملية التعليمية ككل في الليسانس والماستر عن بعد. وهنا لفت السيد المدير الجهوي لباتنة الانتباه إلى كون أن بعض الدروس الموضوعة على الأرضيات، ضعيفة المحتوى مما يتطلب إعادة النظر في كيفية اعتمادها، وهو ما جعل السيد نائب مدير الجامعة بالنيابة لطرح ضرورة تكوين فرق خبرة للمصادقة على المحتويات مع احترام مرورها عبر المجلس العلمي لاعتمادها النهائي، وكذا إلزام مصممي الدروس باحترام دفتر شروط يوضع للغرض.

وفي خضم ذلك، طرح الحضور مسألة تسوية ملفات الأساتذة، خاصة وأن توظيف عدد منهم قد تم مركزيا، مما سيصعب تسوية مستحقاتهم، وهنا ألح السيد نائب مدير الجامعة بالنيابة للدراسات والبيداغوجيا على ضرورة تحويل الأساتذة المرافقين على المراكز الأقرب منهم لكي تتولى هذه الأخيرة تكوين ملفاتهم الإدارية وإصدار شهادات عمل في صالحهم، إلى حين صدور العقود قريبا التي تضبط عمل مختلف المتدخلين في التكوين عن بعد، والتي يتم التوقيع عليها على مستوى المراكز. وبذلك، فإن مراكز الجامعة ستتولى تسيير ملفات الطلبة والأساتذة الموجهين إليها، مع إمكانية أن تفتح حسابات للمديرين على الأرضيات بما يسمح لهم متابعة نشاط الأساتذة والطلبة على حد سواء، كما يمكن منح الامكانية لهم لتغيير كلمات السر في صالح الطلبة الذين يضيعون تلك الممنوحة لهم، وهو ما يسمح بلامركزية فعلية في التسيير.

5- متفرقات

طرح عدد من المديرين الجهويين مسألة الدور المنتظر منهم، خاصة بعد فترة من ركود نشاطهم المتعلق بالتنسيق مع المراكز الملحقة، وكذا الوسائل التي ستوضع تحت تصرفهم للقيام بالمهام المنوطة بهم. في الصدد، أكد السيد نائب مدير الجامعة بالنيابة للدراسات والبيداغوجيا اتجاه السيد مدير الجامعة لتفعيل المراكز الجهوية في ظل المهام الجديدة التي تتولاها في نمط التعليم عن بعد، وبكيفية تسمح بالتحكم في العملية التكوينية ككل. وهو التوجه الذي سيعزز مكانة وقدرات المديرين الجهويين من حيث تأطيرهم للمراكز من جهة وضمان علاقة فعالة مع المصالح المركزية في رئاسة الجامعة من جهة أخرى.

وقد رفعت الجلسة في حدود الساعة السابعة مساء من نفس اليوم والسنة.